



مشروع تمكين المرأة في المجتمعات

بداية العام الثاني من المشروع، عقد المركز الأردني للتربية المدنية ورشة تدريبية بعنوان "حقوق الإنسان والتربية المدنية" في الفترة 21-26 آذار 2014 في تونس-سوسة، بمشاركة مشاركين من الأردن وتونس ومصر والعراق.

وحضر الورشة 26 مشاركا ومشاركة بهدف التعرف إلى المنهج القائم على حقوق الإنسان، وتحليل بنود اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستعداد لمناصرة قضايا المرأة، بناء خطة لتنفيذ مشروع التربية المدنية لدعم قضايا المرأة.

وتعرف المشاركون على مشروع المواطنة وأهدافه والعلاقة التي تربطه بحقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص، ليصار إلى حلها بأسلوب علمي ووفق معايير محددة من خلال السياسة العامة ووضع سياسات بديلة لتحقيق أهداف مشروع المواطنة.

وتحضيراً لتنفيذ مشروع التربية المدنية تم إقامة جلسات توعية لطلاب المدارس وحلقات نقاشية للمجتمع المحلي في الدول الأربع...



جلسات التوعية لطلاب المدارس

عقدت جميع الجمعيات الشريكة في الدول الأربع جلسات توعية لطلاب المدارس من المرحلة (إناث و ذكور)، للحديث حول حقوق الإنسان والمرأة، والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة... الخ، ونفذت الجلسات محاميين ورجال الدين وناشطين في مجال حقوق الإنسان والمرأة...



الحلقات النقاشية

أقام الشركاء في الدول الأربعة حلقات نقاشية للمجتمع المحلي بواقع 3 جلسات في كل دولة، بحيث يتم استضافة خبراء ونشطاء في مجال حقوق الإنسان للحديث حول حقوق المرأة ومشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية.



و عملت الجمعيات الشريكة في العام الثاني من المشروع مبادرات لمناهضة حقوق الانسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص ومحاول حلها من خلال السياسة العامة ووضع سياسات بديلة لتحقيق أهداف المبادرات، وكانت على النحو الآتي ...

الأردن

قام المركز الأردني للتربية المدنية بتنفيذ أنشطة المبادرات بالتعاون مع المنظمات المحلية التالية:

• جمعية رعاية الأحداث والأيتام الخيرية - مشروع مخاطر الزواج المبكر

السلوكيات الاجتماعية التي تمارس داخل مجتمع محافظة المفرق وضواحيها معارضة للقوانين التي وضعت لحماية الفتيات الصغيرات دون سن 18 من الزواج المبكر التي تسبب الضرر النفسي، لذا يسعى المشروع للوصول إلى قرار لتفعيل القانون الذي يمنع التجاوزات بما يتعلق بالزواج المبكر للفتيات في مجتمعنا وتشديد الرقابة عليه بما يتوافق مع القوانين في الدستور الأردني، وذلك بعدم السماح بزواج الفتيات لمن هن دون 18 سنة شمسية تحديداً الاستثناءات والثغرات بالسماح بعقد الزواج خارج المحكمة.

وتضمنت المبادرة العديد من الأنشطة تمثلت في رسم 4 جداريات احتوت على رسومات ومنشورات تناهض الزواج المبكر، وإقامة جلسات توعية، ونقاش للأمهات، والفتيات، لغايات التوعية بالقانون والحقوق الشرعية والمدنية، بالإضافة إلى زيارة مجلس النواب، ومقابلة لجنة المرأة وشؤون الأسرة، لطرح توصيات المبادرة، وتقديم المؤازرة والدعم.

• جمعية رعاية الطفل الخيرية - مشروع حق المرأة في الميراث

بحكم العادات والتقاليد التي تحكم معظم مناطق المفرق في عدم منح المرأة حقها من الميراث كان هدف المشروع الذي ركز فيه فريق العمل على السياسات العامة في تطبيق المبادرة لتمكين المرأة في البادية الشمالية من حصولها على حقها في الميراث، إلى جانب العمل على توعية المرأة بحقها الشرعي من الناحية القانونية والشريعة الإسلامية.

تم عمل عدة زيارات للمجالس البلدية في المنطقة لغايات التعريف بالمبادرة والمؤازرة، إضافة إلى إقامة مائدة مستديرة لمدراء المؤسسات المعنية الحكومية في البادية لدعم فكرة المبادرة، ومقابلة لجنة المرأة وشؤون الأسرة في مجلس النواب للتعريف بالمبادرة، وتفعيل القانون، إلى جانب الحلقات النقاشية لأعضاء مجلس النواب، والأعيان من السيدات لتبني المبادرة والضغط في اتجاه إجراء بعض التعديلات على القوانين.



• هيئة شباب كُنَّا الأردن/ إربد - مشروع تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة

ركّز فريق العمل على نشر الوعي والتمكين السياسيّ لدى المرأة وتعزيز وزيادة مشاركتها في الحياة السياسيّة، من خلال تقديم الدورات وورش العمل، واللقاءات مع المسؤولين، وصنّاع القرار، لإيجاد منظومة من السياسات، والخطط، والبرامج، التي تساعد وتساهم من زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة. تمّ رسم جداريّة وكتابة عبارات تعبّر عن قضايا المرأة في المشاركة السياسيّة، بالإضافة إلى زيارة أعضاء لجنة المرأة في مجلس النّواب لمنصرة المبادرة وأنشطتها وفعاليتها، وشملت فعاليات المبادرة إعداد وتقديم مسرحيّة توعويّة تعكس الدور الهامّ الذي تحدّثه المرأة.



تونس

قام مركز التنمية المجتمعيّة والتمكين بتنفيذ أنشطة المبادرة بالتعاون مع منظمات محليّة

مبادرة " التسرّب المبكر من الدراسة في تونس وعلاقته بحقوق المرأة "

بات موضوع التسرّب المبكر للفتيات من المدارس في مناطق الشّمال الغربيّ (الكاف، سليانة، جندوبة)، ضحيّته الأساسيّة الفئات الشّعبية الفقيرة تحديدا الفتاة تكون الضّحية رقم واحد، ولمحاولة حل المشكلة تمّ اللجوء الى القانون الذي يضمن الحقّ في التعليم والقوانين المكتملة له، وما تضمّنته النّصوص الدوليّة لحقوق الإنسان.

نفذت العديد من الأنشطة للحدّ من هذه المشكلة بعقد جلسات توعية، حلقات نقاشيّة، أنشطة فنيّة، بحوث ودراسات ميدانيّة، وتمّ إشراك التربويين والمنظمات والمجتمع المدنيّ والأحزاب السياسيّة ووسائل الإعلام لتشخيص المشكلة وتقديم مقترحات الحلول، بالإضافة الى أقيم لقاء مع المدرّسين وأولياء أمور التّلاميذ المتسرّبين من المدارس، وعقد لقاء مع القوى المدنيّة ذات التأثير في المجتمع، وأيضا تمّ تنفيذ مائدة مستديرة.





مصر

قامت مؤسسة حورس بتنفيذ نشاطات المشروع بالتعاون مع المنظمات المحلية التالية:

• جمعية "تنمية المجتمع ورعاية الفلاح" - العنف ضد المرأة "عايز حقي"

عمل فريق العمل على ظاهرة الزواج المبكر وآثاره الاجتماعية والصحية في قرية "أدفا- سوهاج"، وتبني العمل على تطبيق قانون الأحوال الشخصية فيما يخص المرأة والطفل، وحرمان الفتاة من التعليم.

تم عمل حصراً ميدانياً للأسر التي لديها أطفال في سن الزواج، واستطلاع للرأي، بالإضافة عقد ندوات توعية لأسر الفتيات المعرضات للزواج المبكر حول تعديلات قانون الطفل، وانتهاك حقوق الطفل المصري، وتم إقامة معسكر للفتيات، للخروج بوثيقة إعلان تخلي الفتيات عن الزواج المبكر ضمن فعاليات وأنشطة وعرض فيلم.



• جمعية أنا مصري- التفكك الأسري "رباط"

تبنى العاملون في المبادرة العمل على قانون الأحوال الشخصية، وإيجاد الإيجابيات والسلبيات الخاصة بالقانون، وتفعيله حول قضية مناهضة الطلاق المبكر، وآثاره المترتبة على المرأة والأسرة في سوهاج- محافظة "قنا" وقراها (البياضية والجبلاو).

حيث قام فريق العمل على تكوين لجنة مجتمعية لدعم ومساندة أنشطة المشروع، وعمل شراكات مع 8 جمعيات أهلية لضمان استمرارية المبادرة، بالإضافة إلى فعالية مسرح الشارع، إنتاج فيلم، استخدام الفن في التعبير عن أضرار الطلاق، نادي ثقافي للمرأة.



• جمعية بلدي- تسرب الفتيات من التعليم

استكمل فريق الجمعية على موضوع تسرب الفتيات من التعليم في مراحل المختلفة تحديدا الجانب القانوني من الدستور المصري الجديد الذي ينص على أن التمييز الحاصل يكون بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو الموقع الجغرافي أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو لأي سبب آخر .

وسار مجرى العمل على المبادرة في بناء فريق متطوعين بكل قرية، وزيارة المدارس، ومعرفة أعداد وأسماء المتسرّبات، بالإضافة الى إقامة لصنّاع القرار، مديرية التربية والتّعليم، المجلس القومي للمرأة، الجمعيات الأهلية، محامين عاملين بقضايا المرأة لتفعيل قانون التّعليم الجديد في الدستور المصريّ.



العراق

قامت مؤسسة "المنقذ" بتنفيذ أنشطة المبادرات بالتعاون مع المؤسسات المحلية التالية:

• مؤسسة شعوب للثقافة الديمقراطية - مشروع مناهضة الزّواج المبكر للقاصرات خارج المحكمة

تستهدف مبادرة مناهضة الزّواج المبكر للقاصرات خارج المحكمة تعديل السياسات العامة فيما يخص القوانين الخاصة بالزّواج، وإيجاد عقوبات رادعة للمخالفين والمتعدين على قانون الأحوال المدنية وتحديثاً المادة المتعلقة بسنّ الزّواج.

ولتحقيق هدف المبادرة، عُقدت ورشة عمل، استهدفت حقوقيين وناشطين مدنيين لدراسة الحالة، وتصميم حملة جمع التّواقيع لكسب التأييد لتعديلات قانونية، و أُجري لقاء مع مسؤولين حكوميين وذوي علاقة، وأيضاً تمّ إرسال توصيات المبادرة للسياسيين المعنيين والتي طالبت بتفعيل وتعديل القانون.



• منظمة فريق التّوعية المدنية - تفعيل دور المرأة في مواقع اتّخاذ القرار في الحياة العامّة

عمل فريق العمل في العام الثاني من المشروع على تفعيل دور المرأة في مواقع اتّخاذ القرار في الحياة العامة



في منطقة الرصافة والكرخ في بغداد، بمساندة صناع القرار والجهات المعنية لمحاولة تفعيل دور المرأة في اماكن صنع القرار التي ما تزال منقوصة بشكل ملحوظ ولم تحضى باهتمام في أجندة السياسية الحكومية.

تم إقامة ورشة تدريبية وحلقة نقاشية لتمكين المرأة في مواقع اتخاذ القرار، ونفذت طاولة مشاركة صنّاع القرار وحزبيين وتربويين وذلك لمناقشة المعيقات التي تواجه المرأة للوصول لمناصب صنع القرار، وفي نهاية الجلسة تم جمع توافيق، تهدف إلى الضغط على الحكومة، والجهات المعنية.

● المركز العراقي للنشاطات الإنسانية - الحد من ظاهرة التسول عند النساء

عمل فريق المركز العراقي العمل على موضوع الحد من ظاهرة التسول للنساء، وبيان أضراره وسلبياته على تكوين الأسرة والمجتمع، وخصوصا في مناطق أطراف بغداد (الرصافة، الفضيلية، كرادة، النهروان، المدينة).

وشملت المبادرة عدّة أنشطة وفعاليات، تمثّلت في تدريب فريق المتطوعين، إضافة إلى توزيع كتيب توعويّ حول التسول على المجتمع المحلي، وإقامة مائدة مستديرة تخصّ ظاهرة التسول ومناقشة المواد القانونية في قانون العقوبات العراقي لسنة 1969 بحضور أعضاء من مجلس النواب، وممثلين عن وزارة المرأة، وحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، لغرض القضاء على ظاهرة التسول، والخروج بتوصيات لتفعيلها.

